Journal Of the Iraqia University (70-2) December (2024)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.iasj.net/iasj/issue/2776

العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي والدروس المستفادة عربيا

أ . م . د . نغم نذير شكر

قسم الدراسات الاقليمية والدولية

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Transitional Justice, Democratic Transformation and Lessons Learned in the Arab World

Nagham Natheer Shukur
Department Of Regional And International studies
Center For Strategic and International Studies / University of Baghdad
nagham natheer @ yahoo.com

الملخص الانكليزي

Senior policy makers should recognize the need to tailor reform processes to specific country needs and contexts, rather than copying the same solutions in all developing countries. Each of these countries has its own political, administrative and cultural situations. We must ensure that the gap between theory and practice is more fundamental. While what is happening is an attempt to transfer Western techniques that are different from the social and political contexts in developing countries or even within Western countries themselves. The starting point should begin with research into how to get rid of all the societal distortions that we have experienced in the past, i.e. responding to the real demands of the people and building a culture of citizenship in its various political, cultural and social manifestations. There is a dialectical relationship between the democratization of the state's political system and the democratization of other social organizations, meaning that building state democracy and ensuring its safety and development is linked to the existence of real democratic practices at the level of civil society institutions, political, trade unions, professional and educational.**Keywords: Justice, Transformation, Arab Countries**

الملخص العربي

ان على صانعي السياسات العليا ان يقروا بالحاجة الى عمليات تفصيل الاصلاح بحسب الحاجات والسياقات القطرية المحددة ، بدلاً من نسخ الحلول نفسها في جميع البلدان النامية . فهذه البلدان لكل منها اوضاع معينة من النواحي السياسية والادارية والثقافية . وعلينا التأكد من ان الفجوة بين النظرية والتطبيق ، هي اكثر جوهرية . في حين أن ما يجري هو محاولة لنقل تقنيات غربية مختلفة عن السياقات الاجتماعية والسياسية في البلدان النامية أو حتى داخل البلدان الغربية نفسها .ان نقطة الانطلاق يجب ان تبدأ من البحث في كيفية التخلص من جميع التشوهات المجتمعية التي عشناها في الماضي أي الاستجابة الى مطالب الشعب الحقيقية وبناء ثقافة المواطنة في مختلف تجلياتها السياسية والثقافية والاجتماعية .فهناك علاقة جدلية بين ديموقرطة النظام السياسي للدولة وديموقرطة التنظيمات الاجتماعية الخرى بمعنى أن بناء ديمقراطية الدولة وضمان سلامتها وتطورها مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية حقيقية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني السياسية والنقابية والمهنية والتعليمية. **الكلمات المفتاحية: العدالة ، التحول ، البلدان العربية**

المقدمة

تبدو العلاقة متبادلة بين التنمية والديمقراطية والامن في الحكم الصالح الذي يعد رابطاً مركزياً بين هذه البنى الثلاث ، حيث يعد هذا الحكم الية لمنع الصراع الذي ينشأ من تصاعد التوترات الاقتصادية والاجتماعية الى صراعات تعد عقبة رئيسة امام التنمية الانسانية المستدامة ، لهذا فان استراتيجيات التنمية التي تركز على اسس الحكم الصالح ، تقدم احسن الفرص لتنمية انسانية مستدامة في ظل ظروف سلمية . ومن ثم فان الاخفاق التنموي يتولد من صعود دولة الامن وتراجع التنمية في سلم اولوياتها الى ما دون الاجندة الامنية بما يشمله ذلك من انفرادية بالسلطة وتغييب للمشاركة السياسية في المجتمع ، مع افتقار هذه الدولة الى رؤية استراتيجية تنموية ، بما في ذلك ، اجهاض دور القطاع الصناعي واضعاف القطاع الخاص ، واشاعة الثقافة الاستهلاكية ، وافساح المجال امام الفساد والعلاقة العضوية بين نخبة السلطة الامنية ونخبة الثروة ، ليعود هذا الاخفاق التنموي ، فيؤدي الى خلل في الامن المجتمعي من خلال الفقر والبطالة والتهميش ، فينتشر العنف والعشوائيات وتعلو التيارات الدينية المتطرفة ويحدث الاستقطاب الطائفي ، ما يشكل بيئة طاردة للاستثمار وتوقفاً في العملية التنموية وتراجعها.

اولا : غياب المجتمع المدني عربيا

طور كل من العالم الاسلامي واوربا نظريات حول اصل السلطة المفروضة، سبب وجودها ومبررها. (ملاك ،٢٠١٢، ٩٥) .

ويمكن ان نفسر ظاهرة العنف السياسي كونها محصلة لجملة من الازمات البنيوية والهيكلية بشكل عام ، ولكن هناك ظروف تساعد على نموه كالتسلط والاستبداد واستشراء الفساد ، وتردي الاوضاع الاقتصادية واتساع دوائر الفقر ، والتهميش الاجتماعي ، وغياب العدالة الاجتماعي ، وانتهاك حقوق الانسان ، والتبعية للخارج وغياب او ضعف شرعية النظام السياسي ، وكل هذه الامور وغيرها تساهم وبشكل كبير في ظهور وتمدد قوى وتنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي التي تتخذ من العنف وسيلة للتغير او لتوصيل مطالبها او الدفاع عن مصالحها . (الفياض ،٢٠١٩ ، الشبلاوي ،٢٠١٩).وعليه ، ضمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الاصلاح الديمقراطي المؤسسي ضمن عملية تنموية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقاً للمتغيرات الحاصلة على ارض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل ، لا سيما وان هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموماً . من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين اداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ليجري الافتعال نحو تطوير المنظومة القيمية والاذراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسيا وادارياً وثقافياً ، وصولًا الى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم . (Bechhofer, ٢٠٠٩، 5-25).وعليه، فان التنافس المستمر بين الارادات السياسية على تحقيق المكاسب والنفوذ اسهم في غياب التوحيد في الخطاب السياسي وتعزيز المحاصصة الطائفية وانتشار الفساد المالي والاداري الذي اضر كثيراً بجهود مكافحة الارهاب في العالم العربي ، لذا فان المعالجة الاجتماعية تتم عبر التسامح والاعتراف بالاخر المختلف والتعامل معه بشكل ايجابي، فضلاً عن الجوار والمصالحة الوطنية الحقيقية التي تعمل على تقريب وجهات النظر المختلفة (سعد،٣٦٩،٢٠٠٣).

وهنا لا بد من الحديث عن مبدأ النفعية في فهم العدو لغرض توحيد السلوك السياسي والعمل بإرادته بعيداً عن الانتهاكات التي تخترق السيادة الوطنية ، ويوفر كتاب " مبادئ الحرب " وهو من كلاسيكيات الدراسات البحرية والتخطيط الاستراتيجي حلاً جزئياً لتفادي مخاطر الجهل الثقافي الاستراتيجي، بالاخص اذا كان الهدف من الحرب القضاء الكامل على العدو ، واحد هذه المبادئ يؤكد فائدة الاحتفاظ بالقدرة على المبادرة . وبكلمات اخرى ، اجعل العدو يواصل الرقص على نغماتك وحاول العمل في دائرة قراره، بحيث يستحيل عليه شن الحرب بالطريقة التي يختارها ، وخير مثال على ذلك التجربة اليابانية ، فقد كانت محاولات الولايات المتحدة اجبار اليابان تعني مخاطر مميتة تهدد المصالح اليابانية ، فلو قدر لليابان دراسة الرأي العام والثقافات الستراتيجية الامريكية، لادركت ان هجوم البحرية الامبراطورية على ميناء هاربر كفيل باندلاع الحرب الشاملة التي لا يمكن لها كسبها في واقع الامر ، ولهذا فان سوء التقديرات الثقافية المتبادلة بين اليابان والولايات المتحدة في ١٩٤٠، ١٩٤١ بوضوح اهمية الفهم الثقافي للعدو في احراز المكاسب والنصر. (غري ،١١٨،٢٠١١-١٢٠).

وعليه، فان بناء مجتمعات قادرة على المواجهة والصمود والتكيف هو ضرورة واولوية لحاضرنا ومستقبلنا . ولا ينقص منظومة الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والاقليمي الالتزام السياسي المعلن او الادوات والاليات ، لكنها ما زالت بحاجة الى تعزيز الحوكمة الرشيدة والمعلومات الدقيقة ، والتواصل الشفاف والتعامل مع المخاطر على نحو متكامل وشامل وفعال . كذلك الاستثمار في البحث العلمي والتطوير وتوظيف العلم لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز القدرة على الاستجابة ، حيث كشفت جائحة كورونا هشاشة بعض الحكومات وحزامة البعض وجرأة البعض الاخر، لكنها بالتأكيد اعادت تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها واهمية تعزيز الثقة بين المواطن

والحكومة ، التي ينبثق منها التزام واحساس متبادلان بالمسؤولية يساهم في الحد من الخسائر . فقد تكون هذه الكارثة فرصة للتفكير في عقد اجتماعي عربي جديد يعزز مفهوم المواطنة والحوكمة الرشيدة، ويؤسس للاستثمار في الانسان وصحته وتعلمه بعدما ادركنا ان الصحة والتعليم من اساسيات تعزيز صمود المجتمع ككل واستمراريته. (ابو سويرح، ٢٠٢٠ ، ٩) .فضلاً عن البدء في عملية تنشئة اجتماعية سياسية التي من شأنها ان تجعل الانسان على المحك امام تحولات وتناقضات الخطاب السياسي الراهن، كونها الحل الامثل في تحصين المجتمع السياسي وجعله اكثر فاعلية في مجال المشاركة السياسية من خلال تنمية فضاءات الثقافة السياسية المشاركة التي تواءم التحول الديمقراطي ، وتتفق مع مؤشرات توجه العمل نحو الحفاظ على تماسك المجتمع قيمياً وثقافياً بالشكل الذي يحاكي الطفرة الشبابية الراهنة التي تحمل فكراً منفتحاً على ثقافات الشعوب الاخرى، بمعنى استيعاب الجيل الجديد من الشباب ودمجهم في مؤسسات الدولة والمجتمع على حد سواء والاستفادة من طاقاتهم ليكون لهم الدور الفعال والايجابي في تنمية المجتمع في مجالات الحياة كافة (Bechhofer ,2009،5-25) .فمن مدخلات صيرورة الخطاب السياسي الفاعل والمرن هو تقويم مسار الإصلاح الديمقراطي المؤسس ضمن عملية تنموية سياسية تضبط التغيير وتتجاوز التحديات الداخلية والخارجية ، بمعنى تجديد الخطاب السياسي الراهن وفقاً للمتغيرات الحاصلة على ارض الواقع بوصفه عملية عقلية ومعرفية متواصلة بين الحاضر والمستقبل، لاسيما وان هذه العملية تفترض العمل المؤسساتي على مستوى المجتمع والدولة عموماً. من هنا يمكننا العمل من منظور استراتيجي سياسي متكامل لتطوير المجتمع وتحسين اداء المنظومة السياسية في الدولة بشكل مؤسسي يضمن الكفاءة والفاعلية ، ليجري الانتقال نحو تطوير المنظومة القيمية والادراكية والمعرفية بمهارات سلوكية من مختلف الجوانب والاتجاهات سياسياً وادارياً وثقافياً وصولاً الى مرحلة تعزيز الثقة بما هو منجز وقائم. (Bechhofer ,2009،5-25) .

ثانياً : طبيعة التكوين الاجتماعي والاقتصادي على مستوى المجتمع

أمست ادبيات دراسة التحول الديمقراطي موسومة بتجاوز النقاشات التقليدية الدائرة حول التمييز بين الديمقراطي والدكتاتوري ، الى قياس شدة الديمقراطية ومستوياتها . وفي هذا المجال يتسع التحليل ليشمل الانظمة الفرعية اضافة الى المؤسسات الرسمية التي تحتكر وسائل القوة والاكراه ، فالمؤشرات الرئيسية التي تقاس من خلالها شدة الديمقراطية امست ترتبط بشكل اساس بالمجتمع المدني بما يتضمنه من نقابات واحزاب سياسية (بلخثير ،٢٠١٧ ،١٥١).ان النخب الحاكمة منهمكة في بناء زعامتها على حساب بناء الدولة في العالم العربي ، وهي نخب منغلقة على نفسها لا تسمح بدخول احد الى نطاقها الا وفق مواصفات خاصة تتلاءم مع طبيعة النخبة الحاكمة نفسها ، هذا الانغلاق يؤدي الى احتكار مجموعة محدودة جداً " شلة سياسية للمراكز القيادية والوظيفية والسياسية في الدول ، مما يساهم في تراكم الامراض داخل النظام كالكهولة السياسية والوظيفية والجمود الاداري والتشبث بالمناصب وتقاسم المنافع وتنفيع المقربين والتمركز حول القائد الزعيم والتنافس من اجل ارضائه (الشطي ،٢٠١٦ ،١٠٢-١٠٣).ويذهب احد الباحثين الى القول ، في ضوء بعض المحطات التي مر بها قطار الربيع العربي ، (ان المجتمعات التي تربت في كنف انظمة استبدادية تتأثر سلوكياً وقيمياً في مرحلة ما بعد التغيير ، فتنتاب المجتمع اعراض التشفي والثأر وغياب التسامح والعزل لبعض الفئات دون أسانيد موضوعية ، او مراعاة لحقوق الانسان ، كما حدث في بعض حالات العزل السياسي ، سواء في مصر او ليبيا مما وفر بيئة دافعة للعنف مع المختلفين فكرياً او حتى الرافضين لعملية التغيير . ومن جانب اخر فان التوقعات المتزايدة داخل المجتمعات لما يمكن ان تنجزه الثورة اصطدمت بتحديات الواقع الامر الذي عمق ظواهر الاحباط والحرمان والغضب الممهد للعنف . وهذا بدوره ادى الى افراز الفوضى السياسية التي تعيشها كثير من البلدان العربية ، وهي فوضى نشئت بفعل الصراع السياسي بين الزعماء الجدد ، ونستحضر هنا مقولة للفيلسوف العربي (ابن رشد) ، تنطبق على وضعنا العربي الراهن و نصها : (اذا كانت الرئاسات كثيرة ، لم يوجد للسياسة نظام ولا اعتدال ولا استقامة) . والفوضى العربية المعاصرة ادت فيما ادت الى انهيار قوة الضبط الاجتماعي والسياسي ، بل اصبحت بعض اجهزة الضبط الرسمي ، مصدر تهديد للمواطن ، وبالتالي شاع العنف وانتشر ، كذلك ان فقدان الانضباط هو الفوضى او الفتنة بعينها ، فالانضباط مطلب انساني للبقاء والفتنة طريق المجتمع الى التفكك والفناء[١١].(بغدادي ،٢٠١٧، ٤٣-٤٥).وعليه، يمكن القول ان السيطرة ليست مجرد مسألة غلبة وتحكم، بل انها لا تتعلق بالحكم عن طريق مزيج متوازن من عنصري السيطرة والقبول . فوسيلة السيطرة هي القوة العسكرية ، اضافة الى القهر السياسي والاقتصادي بينما تتمثل وسيلة القبول في الايديولوجية والثقافة والتعليم . اما الايديولوجية التي تشمل فرض التفوق الثقافي فأنها تسهم في تقليل تكاليف القسر والاكراه وهنا نستخصر قول بريجنسكي حيثما قال (ان التفوق الثقافي الذي يتم فرضه بنجاح وقبوله بهدوء يؤدي الى تقليل الحاجة الى الاعتماد على قوات عسكرية ضخمة للحفاظ على السلطة) (مجموعة باحثين،٢٠٠٦ ،٤٩).

وتطالعنا مختلف التجارب العربية ، بان خيار الديمقراطية فكك دولاً واسقطه، ولم يغير شيئاً في الامكنة الفعلية للسلطة وطرق اكتسابها وفقدانها .بل ان موجات التغيير كانت دائماً تنتهي بأثارة اسئلة بناء الدولة وليس اصلاح شكل الحكم وممارسة السلطة ، وهذا فيه الكثير من الغرابة والاشكالية . يعود السبب في ذلك الى منطق الدولة السائد الذي لم يفصل الدولة عن التفاعلات السياسية ولم يجعل منها فاعلاً محايداً بمؤسسات محايدة تؤطر جميع الحركات والمذاهب والاختلافات . فعندنا الدولة هي نفسها السلطة وهي نفسها النظام ، لذلك انتهت الديمقراطية في ليبيا بإعادة تبني نشيد وطني وراية وطنية وفي سورية يحدث تفاوض بالسلاح محايد قادر على تأطير الجميع ، لذلك علينا مناقشة موضوع الدولة قبل الديمقراطية في الحالة العربية ، لأنه ليس من المنطق ان نناقش اليات اكتساب وتجديد ونهاية السلطة قبل الاتفاق على السقف المشترك للجماعة السياسية الوطنية وهو الدولة (السعيد ،٢٠١٧ ، ١١٧).من ثم يمكن القول ان وضع الجامعة العربية ، في كل مرحلة من مراحلها ، هو انعكاس لواقع المجتمع العربي . لذلك يجب عدم الحديث عن تعديل ميثاق الجامعة العربية واعطائها صلاحيات قوية ، وان تكون الجامعة العربية على قلب واحد ، او دولة واحدة ، فهذا لن يحدث ، لان الجامعة العربية تضم رؤساء عرباً ، كل منهم له نظام حكم معين (ملكي ، جمهوري ، ثوري) ولا يرغب أي منهم في ترك السلطة ، ومن ثم لا يمكن الحديث عن وحدة عربية ، فالمطلوب حالياً ليس تعديل ميثاق الجامعة ، وانما البدء بعمل عربي مشترك يتحول مع مرور الوقت الى اتحاد دون الوقوف على المسمى . فأوروبا تقوى منذ ١٩٧٥ ، من خلال سوق اوروبية مشتركة ، التي تحولت بعد ذلك الى اتحاد اوروبي ، وبالتالي نحن بحاجة الى خطوات تنسيقية ، ولتكن البداية ، على سبيل المثال بالتنسيق في مجال الزراعة ، وبعد نجاح تلك الخطوة ، يتم التنسيق في مجال الصناعة ثم الانتقال الى عملة واحدة ، وهكذا التدرج بإرادات واعية حتى يمكن تحقيق نوع من التكامل والوحدة بغض النظر عن المسمى (شهاب ،٢٠١٩،٢٣١).

وعليه فان الحديث عن دولة حديثة يظل مشروطاً بوجود عقد اجتماعي (دستور) بين الحاكم والمحكومين تحدد فيه حقوق السلطة وواجباتها وحقوق الافراد وواجباتهم .فالتحول نحو الدولة الحديثة ، رهين تأسيس ممارسة سياسية اساسها التعدد في مصادر القرار بفصل السلط لبناء مجال سياسي ديمقراطي ، واستقلالية السلطة القضائية ضمانة للعدالة والحرية ، وتأهيل المجتمع اقتصادياً وثقافياً لهذا العقد الجديد (الشادلي ،٢٠١٩ ،٨٢ – ٨٣).على ضوء ذلك ، يمكن القول ان الجامعة العربية شأنها شأن كل المنظمة الاقليمية ، كانت وستظل انعكاساً لواقع مجتمع تمثله وليس شيئاً منفصلاً عنه . ومن ثم فان تعديل الميثاق او تطويره ليس هو الذي يقويها او يضعفها . وانما ما يقويها او يضعفها مدى ايمان الحكام بالتنازل عن سيادتهم الداخلية لمصلحة العمل العربي المشترك وهو ما يمكن ان يفسر اسباب ضعف جامعة الدول العربية في اداء رسالتها (شهاب ،٢٠١٩،٢٣١).

الخاتمة

وعليه ، فان مختلف المؤسسات الاجتماعية تلعب دوراً جوهرياً في عملية التنشئة الاجتماعية وتأتي المؤسسات التربوية التعليمية في مقدمة هذه المؤسسات لما لها من تأثير بالغ الاهمية على كيفية تشكيل توجهات الفرد ونظرته الكلية للحياة الانسانية ، ونظراً لهذه المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقها ، اتجهت اعداداً لا حصر لها من المبادرات التنموية الدولية والمحلية الساعية الى احياء ثقافة السلام والتسامح العالية للاستفادة من المؤسسات التعليمية كأداة رئيسة لنشر وتأهيل قيم الديمقراطية ولا سيما التسامح السياسي واحترام الرأي الاخر .وتجدر الاشارة ، ان بعض الحكومات المتحكمة في مفاصل العملية السياسية والمحركة لمقدرات الدولة ، تستخدم القوة لضخ الاعتقاد عند الرأي العام انه ليس ثمة جدوى بشأن المشاركة السياسية ، وانه يجب التسليم بالأمر الواقع والقبول به . وغالباً ما ينسجم عن ذلك تصاعد في عزوف المواطنين عن الاهتمام بالشأن السياسي ، ما يؤدي الى تضاؤل فاعليتهم السياسية ، واضعاف ادوات الفعل السياسي (مثل الاحزاب) ، فتضمر المعارضة للنظام ويتكرس الحكم ولكن من الممكن ان يؤدي افراغ الحياة السياسية من ادواتها العلنية الى نتائج عكسية مع مرور الوقت ، اذ قد يقود الى الراديكالية السياسية من خلال نمو حركات معارضة سرية وعنيفة.

المصادر:

١- ANTONY ,BTACK, Thewest and Islam:Religion and political Thought in world History. Oxford unirersity :Press, New york 2010

نقلاًعن : انتومي ملاك، الغرب والاسلام: الدين والفكر السياسي في التاريخ العالمي، ترجمة: د.فؤاد عبد المطلب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت نوفمبر ٢٠١٢ ، ص ٩٥ .

٢- عامر حسن الفياض وامير مالك مليوخ الشبلاوي ، سنياريوهات لمستقبل شرعية النظام السياسي العراقي ، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر ، العدد ٤٩، السنة ايلول ٢٠١٩ ص ١٩.

٣- احمد عدنان كاظم، تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي ....مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦ .

كذلك انظر بالتفصيل : *Frank Bechhofer and Drid Mecrone,National IDENTITY,Nationalism* AWD constitution CHANGE(Bechhofer and Mccrone,eds)Palgrave Macmill an, 2009.pp.5-25.

٤- حسن سعد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣، (عرض اطروحة) ، في : مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد ١٥ ، اب ٢٠١٧ ص ٣٦٩ .

٥- كولن اس غري ، بعد الشتات: ان اوان الثقافة الستراتيجية، مقالات في الثقافة الستراتيجية ، ترجمة : هناء خليف غني ، بيت الحكمة ، ط١ ، ٢٠١١، ص ص ١١٨-١٢٠ .

٦- لونا ابو سويرح ، العرب وكورونا : ادارة ازمة ام ازمة ادارة، مجلة المستقبل العربي ، السنة٤٣، العدد ٤٩٦، حزيران / يونيص ٩ .

٧- احمد عدنان كاظم، تحليل اشكاليات الخطاب السياسي المؤسسي .....مصدر سبق ذكره، ص ٣٥١.

٨- المصدر نفسه ، ص ٣٤٦ .

٩- نجية بلخثير ، استقلالية المجتمع المدني في الجزائر بين الهيمنتين السلطوية والدولية : دراسة نقدية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) العدد (٤٦٢) ، أب / اغسطس ٢٠١٧ ، ص ١٥١.

١٠- اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة)٣٩) ، العدد (٤٤٨)حزيران /يونيو ٢٠١٦ ص ص ١٠٢-١٠٣ .

١١- عبد السلام بغدادي ، العنف العربي العراقي المعاصر دراسة اجتماعية سياسية اولية في اسبابه واشكاله ووظائفه وسبل الحد منه، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، ٢٠١٧ ص ص ٤٣-٤٥ .

١٢- مجموعة باحثين ، العراق : دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ ،٢٠٠٦ ، ص ٤٩.

١٣- ملاح السعيد ، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤٠) العدد(٤٥٩) ، ايار / مايو ٢٠١٧ ، ص ١١٧.

١٤- مفيد شهاب ، القانون الدولي كفيل بمنع الصراعات الدولية والاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١٨) ، المجلد (٥٤) ، اكتوبر ٢٠١٩، ص ٢٣١.

١٥- المصطفى الشادلي ، مالات الدولة الوطنية في المغرب بعد الربيع العربي ، مجلة المستقبل العربي السن(٤٢) العدد (٤٨٩) تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٩ ص ٨٢ و ص ٨٣ .

١٦- مفيد شهاب ، القانون الدولي كفيل بمنع الصراعات الدولية والاقليمية مصدر سبق ذكره ،ص ٢٣١ .

References

1- ANTONY ,BTACK, Thewest and Islam: Religion and political Thought in world History. Oxford unirersity Press, New York 2010:
Quoted from: Antony Malak, The West and Islam: Religion and political thought in world history, translated by: Dr. Fouad Abdul Muttalib, National Council for Culture, Kuwait November 2012, p. 95.

2- Amer Hassan Al-Fayyadh and Amir Malik Maliukh Al-Shablawi, Scenarios for the Future Legitimacy of the Iraqi Political System, Dialogue of Thought Magazine, Iraqi Institute for Dialogue of Thought, Issue 49, September 2019, p. 19.

3- Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse.... previously mentioned source, p. 346.
Also see in detail: Frank Bechhofer and Drid Mecrone, National Identity, Nationalism AWD constitution CHANGE (Bechhofer and Mccrone, eds) Palgrave Macmillan, 2009. pp. 5-25.

4- Hassan Saad, General policies to combat terrorism in Iraq after 2003, (dissertation presentation), in: Strategic Research Journal, Belady Center for Strategic Studies and Research, Issue 15, August 2017, p. 369.

5- Colin S. Gray, After the Diaspora: It is Time for Strategic Culture, Articles in Strategic Culture, translated by: Hana Khalifa Ghani, Bayt Al-Hikma, 1st ed., 2011, pp. 118-120.
6- Luna Abu Suwairh, Arabs and Corona: Crisis Management or Crisis Management, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year 43, Issue 496, June 2020, p. 9.
7- Ahmed Adnan Kazim, Analysis of the Problems of Institutional Political Discourse ..... previously mentioned source, p. 351.
8- The same source, p. 346.
9- Najia Belkhathir, The Independence of Civil Society in Algeria between Authoritarian and International Hegemony: A Critical Study, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (40), Issue (462), August 2017, p. 151.
10- Ismail Al-Shatti, The State of Democracy and Human Rights in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (39), Issue (448), June 2016, pp. 102-103.
11- Abdul Salam Baghdadi, Contemporary Arab-Iraqi Violence, A Preliminary Social and Political Study of Its Causes, Forms, Functions, and Ways to Reduce It, Amman Center for Human Rights Studies, 2017, pp. 43-45.
12- A group of researchers, Iraq: Studies in Politics and Economics, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, 2006, p. 49.
13- Malah Al-Saeed, The State as a Precondition for Democracy in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (40), Issue (459), May 2017, p. 117.
14- Mufid Shehab, International Law is Enabled to Prevent International and Regional Conflicts, International Politics Magazine, Issue (218), Volume (54), October 2019, p. 231.
15- Mustafa Al-Shadili, The State of the Nation in Morocco after the Arab Spring, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Year (42), Issue (489), November 2019, pp. 82 and 83.
16- Mufid Shehab, International Law is Enabled to Prevent International and Regional Conflicts, previously mentioned source, p. 231.